

زلزال بقوة 7.7 درجة قبالة روسيا وإلغاء التحذير من تسونامي

لكن سرعان ما ألغى المركز تحذيره هذا، مشيراً إلى أنه لا يتوقع ”تسونامي مدمراً في المحيط الهادئ“ ومطمئناً إلى أن ولاية هاواي الأميركية ليست في خطر.
ومع ذلك فقد حذر المركز من أن ”تقلبات طفيفة في مستوى البحر قد تحصل في بعض المناطق الساحلية خلال الساعات المقبلة“.

وقال المعهد الأميركي أن الزلزال وقع ليل أمس الأول الإثنين في الساعة 22.23 ت غ، وأن مركزه يقع على بعد 199 كلم شرق جنوب شرق مدينة نيكولسكي في روسيا وعلى عمق 11.7 كلم. من جهته توقع مركز الإنذار المبكر من التسونامي في المحيط الهادئ أن يتسبب الزلزال بارتفاع مستوى المد البحري بأقل من 30 سنتم في سواحل المنطقة الممتدة من روسيا وحتى هاواي.

ضرب زلزال عنيف بقوة 7.7 درجات صباح أمس في بحر بيرينغ قبالة السواحل الشرقية لروسيا، كما أعلن المعهد الأميركي لرصد الزلازل، مما دفع بمركز الإنذار المبكر من التسونامي في المحيط الهادئ لإصدار تحذير من خطر حصول امواج مد عال في بعض أنحاء المحيط، قبل أن يسارع إلى إلغاء هذا التحذير.

احتجاجا على التدابير الأمنية للاحتلال الإسرائيلي

الفلسطينيون يرفضون لليوم الثالث دخول الأقصى

المئات يؤدون الصلاة عند باب الأسباط في البلدة القديمة بالقدس الشرقية

عزام الخطيب: لن ندخل من هذه البوابات المرفوضة إسلاميا ودينيا وأخلاقيا



الفلسطينيون يواصلون اعتراضهم على التدابير الأمنية الجديدة ويؤدون الصلاة خارج المسجد

الفلسطينيين طريقا قرب المدينة القديمة، حسب ما أعلنت الشرطة في بيان. ولما حاول عناصر الشرطة تفرقة الجمع رشقهم الشبان الفلسطينيين بالحجارة، وأصيب شاب فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاما بجروح خطيرة بالرصاص اثر مواجهات اندلعت في حي سلوان الفلسطيني القريب من المسجد الأقصى، ونقل لتلقي العلاج في مستشفى فلسطيني في المدينة، بحسب ما اوردت وكالة وفا الرسمية للانباء.

إسرائيل تتحمل المسؤولية

من جانبهِ، حمل رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله الحكومة الاسرائيلية المسؤولية الكاملة عن الاجراءات الامنية الاسرائيلية. وقال الحمد الله الثلاثاء في اجتماع حكومته الاسبوعي في رام الله ”ترفض كل هذه الاجراءات الخطيرة التي من شأنها منع حرية العبادة وإعاقة حركة المصلين، وفرض العقوبات الجماعية والفردية على أبناء شعبنا، وانتهاك حق الوصول إلى الأماكن المقدسة، والمساس بحق ممارسة الشعائر الدينية“.

وبحسب الحمد الله فإن اسرائيل ”ليس لها أي سيادة قانونية على القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية“.

ويشرف الأردن على المقدسات الإسلامية في القدس بموجب معاهدة سلام موقعة مع اسرائيل عام 1994. يضم الحرم القدسي المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وهو أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين لدى المسلمين.

وتسمح السلطات الإسرائيلية لليهود بزيارة الباحة في أوقات محددة وتحت رقابة صارمة، لكن لا يحق لهم الصلاة فيها. ويستغل يهود متطرفون سماح

واصل الفلسطينيون لليوم الثالث على التوالي اعتراضهم على التدابير الأمنية الجديدة التي فرضتها اسرائيل للدخول الى المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك الاستعانة بكاميرات وأجهزة لكشف المعادن، مع معارضة الأوقاف الإسلامية لها.

وأدى مئات من الفلسطينيين أمس صلاة الظهر ثم صلاة جنازة عند باب الأسباط في البلدة القديمة في القدس الشرقية المحتلة، عند أحد مداخل المسجد الأقصى، بحسب مراسلة لفرانس برس.

وكان الشيخ عزام الخطيب مدير الصحافيين امام مدخل آخر للمسجد الأقصى، أن موطني الأوقاف الإسلامية المسؤولة عن الموقع ما زالت ترفض الدخول لأداء عملها في المسجد، مع الاجراءات الامنية الاسرائيلية.

وقال الخطيب ”لن ندخل من هذه البوابات المرفوضة اسلاميا ودينيا وأخلاقيا. هذا هو موقفنا وسوف نبقى عليه حتى تزال هذه البوابات“.

وفرضت السلطات الإسرائيلية التدابير بعد قرارها غير المسبوق بإغلاق باحة الأقصى أمام المصلين بعد هجوم نفذه ثلاثة شبان من عرب اسرائيل الجمعة، ما أثار غضب المسلمين وسلطات الأردن الذي يشرف على المقدسات الإسلامية في القدس.

أطلق الشبان وهم من بلدة أم الفحم العربية في إسرائيل النار على الشرطة الإسرائيلية في البلدة القديمة قبل أن يفروا إلى باحة المسجد الأقصى حيث قتلتهم الشرطة.

وأغلقت القوات الإسرائيلية أجزاء من القدس الشرقية السبت وبقي المسجد الأقصى مغلقا حتى ظهر الأحد عندما فتح بابان من أبوابه أمام المصلين بعد تركيب أجهزة لكشف المعادن، فرفض مسؤولون من الأوقاف الإسلامية الدخول إلى المسجد وأدوا الصلاة في الخارج.

ومساء الاثنين، اندلعت مواجهات في القدس الشرقية حيث أقفل عشرات

4 قتلى جراء تفجير انتحاري ضد حاجز للأكراد في الحسكة

نتانياهو: الهدنة في جنوب سورية تعزز نفوذ إيران



بنيامين نتانياهو ونظيره المجري فيكتور أوربان خلال مؤتمر صحفي

قتل اربعة اشخاص جراء تفجير انتحاري بسيارة مفخخة استهدف حاجزاً لقوات الامن الكردية في شمال شرق سوريا، وفق ما افاد المرصد السوري لحقوق الانسان الثلاثاء.

واوضح المرصد ان انتحارياً بسيارة مفخخة استهدف نقطة تفتيش تابعة لقوات الامن الداخلي الكردي (الاسايش)، تقع على بعد حوالي عشرين كيلومترا جنوب مدينة راس العين في محافظة الحسكة.

وذكر ان اربعة اشخاص على الاقل، بينهم عنصران من قوات ”الاسايش“ قتلوا جراء التفجير، فيما لم يتم التحقق من هوية القتيلين الآخرين.

وأورد التلفزيون السوري الرسمي حصيلة القتلى ذاتها.

وغالبياً ما تتعرض المناطق الواقعة تحت سيطرة الاكراد لهجمات يتبناها تنظيم الدولة الإسلامية.

ولم تعلن أي جهة حتى الآن مسؤوليتها عن الهجوم الثلاثاء. ويأتي هذا الهجوم في وقت تشكّل وحدات حماية الشعب

الهدنة.
ونقلت الصحيفة عن مسؤول اسرائيلي لم تسمه ان الدولة العبرية تعتقد ان هدف ايران هو تعزيز وجودها في سوريا ليس حصرا عبر ارسال مستشارين عسكريين إلى هذا البلد ولكن عبر اقامة قواعد عسكرية جوية

ووجرية في هذا البلد.
وبموجب اتفاق اميركي-روسي-اردني تسري هدنة منذ 9 يوليو في ثلاث محافظات في جنوب سوريا هي السويداء ودرعا والقيطرة.

وتشكل المحافظات الجنوبية الثلاث التي تتقاسم قوات النظام وبحرية في هذا البلد.
وبموجب اتفاق اميركي-روسي-اردني تسري هدنة منذ 9 يوليو في ثلاث محافظات في جنوب سوريا هي السويداء ودرعا والقيطرة.

وتشكل المحافظات الجنوبية الثلاث التي تتقاسم قوات النظام

وقال اردوغان هذا الشهر إن الناشطين اعتقلوا على خلفية بلاغ بانهم يمارسون نشاطات تندرج في إطار ”استمرارية (محاولة انقلاب) الخامس عشر من يوليو“. لكن غاردنر أكد أن اجتماعهم في بويوكادا كان اجتماعا ”روتينيا“ وليس هناك ما

حقوق الإنسان». وفي تصريحات للصحافيين امام المحكمة قبيل صدور الحكم، قال غاردنر إنه في حال أبتت السلطات على حبس الناشطين قبل المحاكمة، فسيكون ذلك ”استهزاء بالعدالة“.

الفوري عنهم. وأكد أن ”هذا امتحان للقضاء التركي“ مضيفا أن ”تركيا ستوصم في نظر العالم إذا أودع هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان السجن“.

وقال اردوغان هذا الشهر إن الناشطين اعتقلوا على خلفية بلاغ بانهم يمارسون نشاطات تندرج في إطار ”استمرارية (محاولة انقلاب) الخامس عشر من يوليو“.

لكن غاردنر أكد أن اجتماعهم في بويوكادا كان اجتماعا ”روتينيا“ وليس هناك ما

يخير الشهباء حوله. وقال إن ”الواضح تماما ومثمة بالمتة أنها كانت ورشة عمل روتينية مرتبطة بحقوق الإنسان وتنعقد ورشات عمل مثلها في كل أنحاء تركيا والعالم“.

وأكد غاردنر أن معنويات إيسر ”عالية“ مشيرا إلى أنها ”أرسلت رسالة تقول فيها إنها ستكمل من حيث توقفت فور الإفراج عنها“.

والشهر الماضي، تم توقيف رئيس مجلس إدارة فرع منظمة العفو الدولية في تركيا تاتنر كيليتش، على خلفية اتهامات بأنه مرتبط بالادعية الإسلامية المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن، والذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة.

من أجل سحق حركة التمرد في الجنوب

الرئيس الفيليبيني يريد تهديد

الأحكام العرفية 5 أشهر

قال النائب المعارض ايسديل لغمان ”الامر ليس مجرد خطوة واحدة إلى الورا بل عدة خطوات إلى السوراء في ديموقراطيتنا“. ووصف طلب الرئيس بأنه ”غير قانوني“.

وحذر البرلمانني نفسه من تحول البلاد مجددا وبعد ثلاثين عاما من سقوط نظام ماركوس، مسرحا لتجاوزات الجيش والقمع السياسي. ويسمح قانون الاحكام العرفية للقوات المسلحة خصوصا بتمه جوزف فيكتور ايفيرسيو ان اذن من السلطة القضائية.

ويسيطر انصار دوتيرتي على البرلمان. وقال رئيس مجلس النواب بانتاليون الفاريز ان لا شيء يمنع تعديد القانون.

وكان دوتيرتي يرر في مايو الماضي هذا الاجراء الاستثنائي بضرورة منع الجهاديين الذي يضمنون في صفوفهم عددا من ”الاجانب“، من اقامة ”خلافة“ في الارخبيل.

وقال عضو مجلس الشيوخ شيروين غانتشاليان الذي حضر اجتمع الاثنين، لوكالة فرانس برس انه ”عبر ايضا عن قلقه من انتقال عدوى الارهاب الى مينداناو وبقية أنحاء البلاد..“

دوتيرتي اكد للبرلمانيين ان 600 مبنى ما زالت مفخخة او يسيطر عليها الجهاديون. من جهته قال عضو مجلس الشيوخ المعارض فرنسيس باجيليان ان قانون الاحكام العرفية ”اجراء استثنائي موقت“ ولا يمكن ان يمدد لأكثر من ستين يوما. وأضاف انه يجب ان يبقى مقتصرا على المناطق المسلمة من مينداناو.

يريد الرئيس الفيليبيني رودريغو دوتيرتي ان يمدد لخمسة اشهر اضافية العمل بقانون الاحكام العرفية الذي فرض في الجنوب لسحق تمرد متطرفين، في قرار انتقدته المعارضة التي تخشى ميله الى الاستبداد.

وكان رئيس الدولة اتخذ هذا الاجراء الاستثنائي في 23 مايو بعيد سيطرة مقاتلين يقولون انهم ينتمون الى تنظيم الدولة الاسلامية على احياء كاملة في مراوي اكبر مدينة مسلمة في هذا البلد الذي يشكل المسيحيون الكاثوليك غالبية سكانه.

والقانون العرفي مطبق في كل منطقة مينداناو التي تضم حوالي مليوني نسمة.

ويسمح الدستور لرئيس الدولة بفرض هذا الاجراء لسنتين يوما، ما يسمح له ”باستخدام القوات المسلحة لمنع او وقف اعمال عنف غير مشروعة او غزو او حركة تمرد“.

وبعد هذه المهلة، يمكن لرئيس الدولة تمديد العمل بالقانون لفترة يقرها البرلمان.

ولا شيء يوحي بقرب انتهاء المعارك في مراوي. وقد ابلغ الرئيس البرلمانيين برغبته في تمديد العمل بالقانون حتى نهاية السنة الجارية. وقال دوتيرتي في رسالة وجهها الى قادة كتل البرلمان الذين التقاهم مساء الاثنين ”توصلت الى نتيجة مفادها ان التمرد في مينداناو الذي دفعني الى الاعلان (الاحكام العرفية) لن يكون قد اُخمد تماما في 22 يوليو“.

وصرح ارنستو ايبا الناطق باسم دوتيرتي ان البرلمان سيجتمع السبت لمناقشة المسألة.

استراليا تنشئ وزارة جديدة لمكافحة الإرهاب

وحسبها. في وقت تطور الإرهابيين أساليبهم، عليا أن تطور ردودنا.“

وسيتح انشاء مكتب للاستخبارات الوطنية للمساعدة في التنسيق بين الوكالات مع تركيز عملية إعادة التشكيل على منح مزيد من السلطات لدوتون، والذي أشاد المحافظون بنجاحه في وقف تدفق الغوراب التي تحمل اللاجئين من آسيا.

ورفعت كانبيرا مستوى التهديد الإرهابي في سبتمبر عام 2014 في أنحاء البلاد فيما أعلن مسؤولون أنه تم إبطاء 12 مخطط اعتداء في استراليا خلال الأعوام القليلة الماضية.

ولكن هجمات عدة وقعت بالفعل، بينها عملية استهدفت مقي عام 2014 قتل خلالها رهيبتان إضافة إلى مقتل موظف في شرطة سيدني بيد فتى يبلغ من العمل 15 عاما عام 2015.

أعلن رئيس الوزراء الاسترالي أمس تأسيس وزارة تضم وكالات البلاد الأمنية، بما فيها خدمة التجسس المحلية وقوة حماية الحدود والشرطة الوطنية، في خطوة وصفها بـ”التغيير التاريخي“ الضروري للتعامل مع مسألة الإرهاب.

وسيتسلم الحقبة الجديدة، التي أطلق عليها وزارة الشؤون الداخلية، وزير الهجرة الحالي بيتر دوتون في إعادة تشكيل واسعة للترتيبات الأمنية الوطنية.

وقال رئيس الحكومة الأسترالية مالكولم تورنبول من كانبيرا ”أعلن أكبر إصلاح في الاستخبارات الوطنية الأسترالية والترتيبات الأمنية الداخلية (وقدرتها) الرقابية منذ أكثر من 40 عاما“. وأضاف ”نختار العناصر الأفضل في أجهنتنا الاستخباراتية وخدمات الأمن القومي